جمعية أحباس الحرمين الشريفين بباريس:

من تنظيم رحلات الحج إلى الإشراف على جامع باريس

(١٩١٦–١٩٥١م/ ١٣٣٤–١٣٧٠هـ)

د. عبداللّطيف الحنّاشي
قسم التاريخ – كليّة الآداب والفنون والإنسانيات – جامعة منوبة – تونس

يجسد بعث جمعية أحباس الحرمين الشريفين بباريس نموذجًا لتدخل السلطة الاستعمارية الفرنسية في تكوين الجمعيات وتوظيفها، كما يشير تأسيسها سلوك تلك السلطة المتناقض تجاه طبيعة تكوين الجمعيات وأهدافها برغم الطابع "الديني" لهذه الجمعية الذي يتعارض وقانون الجمعيات الفرنسي الذي صدر في ١ /٧/١٩٠١م (١٥/٣/١٣١٩هـ)، وهو القانون الذي تمّ استصداره على خلفية الصّراع ضدّ الكنيسة وغيرها من الجمعيات ذات الطابع الديني، ولم تتردّد فرنسا نفسها في منع بعض الجمعيات الأخرى ذات الأهداف الدينية التي قدّمت تراخيص في النشاط في هذا الغرض. أما جمعية أحباس الحرمين فقد عدتها السلطة "جمعية خاصة"!، وذلك تحقيقًا لأهدافها السياسية والإستراتيجية، وتعاملت معها على هذا

الأساس تعاملاً واسعًا من حيث التمويل والتوظيف والتوجيه، غير أن ذلك لم يمنع احترازها من بعض نشاطاتها، بل اعتبارها "جمعية مزعجة" أحيانًا؛ الأمر الذي دفع السلطة إلى مراقبة أعضاء الجمعية ونشاطهم.

وقد ضمّت هذه الجمعية أعضاء تونسيين وجزائريين ومغاربة بل وسنغاليين، وكانت اهتماماتها تشمل المسلمين العرب والأفارقة عامة من التبعية الفرنسية، وإن كان تمثيل الأفارقة من غير العرب رمزيًا(١).

لقد كان هدف الجمعية في البداية تحقيق غاية وحيدة، وهي إيجاد فندق أو خان لإيواء الحجاج من التبعية الفرنسية، غير أن وظائفها تطورت وتعدّدت باتجاهات مختلفة.

فما ظروف تأسيس هذه الجمعية؟ وما أبرز خصوصياتها ونشاطاتها؟ وكيف تطورت؟ وكيف كانت علاقتها بالسلطات الفرنسية؟ وهل تمكنت هذه الأخيرة من توظيفها؟.

تأسيس الجمعية:

جاء تأسيس الجمعية بدافع من السلطة الفرنسية واقتراح منها، في أثناء الحرب العالمية الأولى التي تميّزت بالتنافس المحموم بين الحليفين، فرنسا وبريطانيا، لكسب ودّ المسلمين وولائهم، والراغبتين في مزيد من التقرّب إلى المسلمين وتقديم خدمات متنوعة لهم للبرهنة على حسن النية

---

(١) من مؤسسي الجمعية الحاج عبدالحميد عبدو وهو من السنغال، وقد أعطى توكيلاً لابن غبريط ليمثله في جميع جلسات الجمعية، وكان الأمر كذلك إذ لم يحضر أي اجتماع للجمعية.

تجاهم، إذ إن الرهان كان يتمثل بالأساس في محاولة الدول المتصارعة كسب الرأي العام الإسلامي الذي كان جزء منه يخضع للدولة العثمانية المتحالفة مع المحور، والجزء الآخر يقبع تحت النفوذ الاستعماري الفرنسي والبريطاني. وكانت فرنسا قد نظمت - إثر انتفاضة الشريف الحسين - رحلات حج لوفود رسمية، ومجانية لبعض مسلمي شمال إفريقيا، وقد تمّ ذلك سنوات ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨م (١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦هـ)(٢)، وذلك في محاولة منها كسب ودّ مسلمي شمال إفريقيا، خاصة أن عددًا مهمًا من سكان تلك المنطقة ما زالوا يخوضون الحرب في عدة جبهات إلى جانب فرنسا(٣).

وكان تفكير الإدارة الفرنسية ورغبتها في اقتناء أرض بمكة وأخرى بالمدينة بغية بناء فندق (أو ملجأ أو خان) للحجاج الوافدين من شمال إفريقيا، وسيلة من الوسائل التي اعتمدتها فرنسا لإبراز حرصها على رعاية حجاج هذه

---

(٢) حول هذه الرحلات الرسمية انظر خاصة: التميمي (عبدالجليل): دراسات في العلاقات العربية العثمانية والتركية، تونس، زغوان، نوفمبر ٢٠٠٠م، ص ص٢٧٨، ص٢٩-٥٠؛ دراسات في التاريخ العربي العثماني، تونس، زغوان، مارس ١٩٩٤م، ص ص٢٠٦، ص٨١-٨٤.

(٣) حول مشاركة التونسيين في تلك الحرب انظر:

Goldstein (D): Libération ou annexion. Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne 1914-1922. Maison Tunisienne de l'Edition. Tunis 1978.

قولدشتاين (دانيال)، تحرير أم إلحاق. على تقاطع طرق التاريخ التونسي ١٩١٤-١٩٢٢م. الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٨م.

المنطقة من المسلمين عند أداء فريضتهم، خاصة أن عددهم أخذ في التزايد (بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ حاج)، وأن ظروفهم المادية عند وجودهم في الحجاز كانت سيئة، وهو ما "يمسّ من سمعة فرنسا وهيبتها"(٤).

واجهت الحكومة الفرنسية في مسعاها ذاك مشكلة تتمثل في امتناع الأفراد ورجال السلطة بالحجاز بيع أرض بيضاء أو عقار مبنيّ للفرنسيين (أفرادًا أو هيئات) باعتبار أنهم مسيحيون، لذلك التجأت الحكومة الفرنسية إلى شخصية إسلامية معروفة لديها، وهو عبدالقادر بن غبريط(٥) الذي

---

(٤) اعتمد هذا البحث أساسًا على وثائق الأرشيف الوطني التونسي وخاصة سلسلة (أ) كرتون ٢٧٦ مكرر، وسنرمز إليه لاحقًا بما يلي:

- أ. و. ت: (الأرشيف الوطني التونسي)، س: (سلسلة.أ)، ك: (كرتون)، م: (ملف)، م.ف: (ملف فرعي)، و.ع: (وثيقة عدد).
- أ. و. ت، .س (أ) ك٢٧٦ مكرر، م٢، م.ف٢، و.ع٢٨، مذكرة من الحكومة التونسية، إدارة الدولة. يظهر أيضًا أن فرنسا أعجبت بالتجربة المصرية والإنجليزية، إذ كانت لكلتيهما تكية خاصة بحجاج المستعمرات التابعة لها، وكانت الحكومة المصرية تخصص للتكية نحو مليون جنيه سنويًا، بهدف تهيئتها.

(٥) عبدالقادر - اشتهر باسم "قدور" - ابن غبريط (١٨٧٣-١٩٥٤م/ ١٢٩٠-١٣٧٣هـ)، ترأس الجمعية بداية من سنة ١٩١٧م (١٣٣٥هـ) إلى وفاته، أي طيلة ٣٧ سنة، كما أشرف على الجامع والمعهد بداية من سنة ١٩٢٢م (١٣٤٠هـ) حتى وفاته، أي لمدّة ٣٢ سنة، ثم خلفه ابنه أحمد بعد وفاته. ولد في سيدي بلعباس (بالجزائر) من عائلة ترجع أصولها إلى تلمسان، درس في مدرسة الطالبية بالجزائر العاصمة، ثم انتقل إلى فاس للدراسة في جامع القرويين، حيث تلقى تعليمًا مزدوجًا عربيًا فرنسيًا، وبفضل ذلك عمل في الإدارة المغربية. ومنذ سنة ١٨٩٥م (١٣١٣هـ) منح الملك مولاي عبدالعزيز الجنسية المغربية لكل الجزائريين المقيمين في المغرب. وفي سنة ١٩٠٤م (١٣٢٢هـ) فتح ابن قدور مدرسة فرنسية - عربية في طنجة، ثم عمل ترجمان القصر =

تمكّن من شراء المبنى وسجّله باسمه، ولكن بأموال الدولة الفرنسية، وكان لا بد بعد ذلك من إيجاد مخرج قانوني لصرف تلك الأموال وتسجيل الأرض أو المبنى، ليس باسم شخص بل باسم مؤسسة أو جمعية؛ ومن هنا برزت فكرة تأسيس جمعية أحباس الحرمين الشريفين.

طبيعة الجمعية:

كان الهدف المعلن من تأسيس هذه الجمعية هو شراء عقارين، واحد في مكة والآخر في المدينة، وجعلهما لصالح حجاج "إفريقيا الشمالية والغربية الذين لا مورد لهم"، أي إيواء المحتاجين والمرضى من ذوي التبعيّة لفرنسا عند وجودهم في الأراضي المقدسة(٦).

كان تحديد اسم المبنى أو العقار في حد ذاته محل أخذ وردّ بين عدة أطراف، فقد كان من المؤمل أن يطلق عليه في البداية "تكية المغاربة بالحجاز" أو "تكية المغاربة" حسب رغبة الحاج بوشايب الدوكالي وزير العدلية في مراكش "المغرب الأقصى"(٧)، غير أن شريف مكة احتج على تلك التسمية واقترح إطلاق اسم

= الملكي المغربي ومستشارًا للعلاقات مع فرنسا. وعده العديد من الشخصيات الفرنسية النافذة ذات العلاقة بالمغرب آنذاك الرجل الأكثر وفاءً وإخلاصًا لفرنسا. عمل مدير التشريفات الملكية ثم وزيرًا مفوضًا.

(٦) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٣، و. ع٥١، من نص العقد.

(٧) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٤، محاضر جلسات الاجتماعات السنوية لجمعية أوقاف الحرمين الشريفين، من محضر جلسة مؤتمر الجمعية سنة ١٩١٧م (١٣٣٥هـ) بالرباط. يضم هذا الملف عديدًا من الملفات الفرعية الخاصة بكل سنة، إلى سنة ١٩٥١م (١٣٧٠هـ)، غير أنها غير مرتبة وغير مرقمة في الغالب، لذلك اكتفينا بذكر سنة الاجتماع، أما محتوياتها فهي متفاوتة الأهمية.

"رباط المغاربة بالحجاز" على المبنى(٨)، وباعتبار أن المبنى هو في الأصل وقف على مسلمي شمال إفريقيا وإفريقيا الغربية؛ اقترح ابن غبريط أن يطلق عليه اسم "جمعية أحباس المدن المقدسة"، ثم اتفق المؤسسون في اجتماعهم الأول على أن يكون اسم الجمعية "جمعية أحباس الحرمين الشريفين"(٩).

وقد اعترضت الحكومة الفرنسية عند تأسيس الجمعية مشكلة قانونية، وذلك بعد أن أقرت الحكومة بالطابع الديني للجمعية، وهو ما يتنافى والقانون الفرنسي الذي يمنع قيام جمعيات عامة على أساس ديني(١٠). وللخروج من تلك التعقيدات القانونية، وفي محاولة تحايل رجال الدولة الرسميين على النصوص القانونية التي أوجدوها؛ تم تسجيل الجمعية في الجزائر عن طريق قاض شرعي، وذلك باعتبار الجمعية جمعية ثقافية إسلامية، أما في فرنسا فقد اعتبرت من الناحية القانونية جمعيّة أو "شركة"(١١)، وتعاملت معها

---

(٨) المصدر نفسه، من محضر جلسة سنة ١٩١٩م (١٣٣٧هـ) بالجزائر. ولا نعرف بالضبط سببَ ذلك، وقد يعود الأمر إلى رغبة شريف مكة إعطاء بعد ديني لهذا المقرّ مع ما يكتنزه مفهوم الرباط من معان تاريخية ودينية "جهادية" بالنسبة إلى تاريخ المغاربة، في مواجهة محاولات المسيحيين غزو المنطقة عسكريًا.

(٩) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف٣، و.غير مرقمة.

(١٠) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م، ف١٨، و.ع١٠١، مؤرخة في ٢١ إبريل ١٩٢٨م (٩ شوال ١٣٤٤هـ) من المقيم العام بتونس إلى الحاكم العام بالجزائر.

(١١) الاسم بالفرنسية:

SOCIETE DES HABOUS DES LIEUX SAINTS DE L'ISLAM

تتضمّن لفظة (SOCIETE) بالفرنسية عدة معان، فهي المؤسسة والشركة، ويمكن أن تطلق أيضًا على تجمّع مجموعة من الأفراد لأهداف غير ربحيّة.

الأطراف الرسمية الفرنسية على هذا الأساس، على الأقل في مستوى المراسلات الرسمية.

دعت وزارة الخارجية الفرنسية الراعية لهذا المشروع سلطات الاحتلال في كل من تونس والمغرب والجزائر إلى اختيار شخصيتين بارزتين اجتماعيًا ودينيًا عن كل بلد، لتمثيل بلدانها في هذه الجمعية، وهو الأمر الذي تمّ فعليًا(١٢).

انعقدت الجلسة الأولى التمهيدية لبعث هذه الجمعية بالجزائر العاصمة سنة ١٩١٦م (١٣٣٤هـ)، أما الاجتماع التأسيسي فكان يوم ١٩١٧/٢/٧م (١٥ ربيع الآخر ١٣٣٥هـ) بالجزائر العاصمة أيضًا بحضور أغلب الأعضاء المعينين(١٣). وتضمن عقد تكوين الجمعية ستة بنود، وأشار البند السادس منها إلى ضرورة عقد الجمعية اجتماعًا سنويًا بأحد بلدان

---

(١٢) م أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٣، و.ع٣، مذكرة من الكاتب العام لوزارة الخارجية الفرنسية الذي أمر كلاً من المقيم العام الفرنسي بتونس وسلطان المغرب بإصدار ظهير بتسمية شخصيتين تمثلان بلاده في الجمعية، فاختار عبدالقادر بن غبريط مدير البروتوكول في الدولة الشريفية، والحاج أحمد السكرجي ناظر الأحباس في فاس. كما أصدر باي تونس أمرًا عليًا بتعيين شخصيتين (الحاج الشاذلي العقبي قايد ضواحي تونس، والحاج العربي بن الشيخ من أعيان تونس) وكذا الأمر بالنسبة إلى حاكم الجزائر الذي عيّن الآغا الحاج الصحراوي وكيل مالية الجزائر، والحاج مصطفى شرشالي وهو أستاذ في الفقه. كما تمٍ تعيين الحاج عبدالحميد عبدو القاضي الأعلى السابق للسنغال ممثلا عن مسلمي السنغال.

(١٣) لم يحضر المغربيِ أحمد السكرجي بسبب المرض، وكذلك السنغالي الذي أعطى توكيلاً لابن غبريط لتمثيله والتحدث باسمه في كل الجلسات.

المغرب العربي بالتناوب: الجزائر والمغرب وتونس، أما مقرّها "الاجتماعي" فكان بالعاصمة الفرنسية باريس(١٤).

وتم تسجيل الجمعية بواسطة عقد موثق بحضور قاض شرعي جزائري(١٥)، وكان الانتساب إليها خاصًا ببعض الفئات الاجتماعية (كالأعيان ورجال الدين والعلم) دون غيرها من الفئات، وتم اختيار ابن غبريط رئيسًا للجمعية، ومنَحَه بقية الأعضاء جميع الصلاحيات وتمثيل الجمعية وشراء العقارين(١٦)، فاقترح أن يتولى الحاج أحمد كسوس كاتبًا عامًا للجمعية، والحاج علي مالك أمين مال لها، وهما من المتعاونين السابقين مع البعثة الفرنسية بالحجاز(١٧)، كما اقترح على الحضور إضافة سبعة أعضاء شرفيين اختارهم ابن غبريط من العلماء والشخصيات "المرموقة" من إفريقيا الشمالية، وذلك بهدف إكساب الجمعية سلطة معنوية واعتبارية في عيون مسلمي الحجاز خاصة(١٨). ورغم إقرار

---

(١٤) وكان الأعضاء أوفياء لهذا البند، إذ تواصلت اجتماعاتها سنويًا باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية، وخاصة سنوات ١٩٤٠ و١٩٤١ و١٩٤٣م (١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١هـ).

(١٥) تم تحرير العقد وإيداعه في المحكمة الشرعية بالجزائر يوم ١٦ فبراير ١٩١٧م (٢٤ ربيع الآخر ١٣٣٥هـ).

(١٦) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف٣، و.ع٥١، من نص العقد.

(١٧) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف٣، و.ع٥٠، كان الأول يعمل في الأصل مترجمًا بالبعثة الفرنسية، ويشغل الثاني عدل إشهاد بها.

(١٨) الأعضاء الشرفيون هم: من المغرب الأقصى محمد العراقي، وهو قاض من فاس، ومحمد حجاوي. من تونس أحمد بيرم، وأحمد الشريف مفتي المالكية. من الجزائر بوبكر بن علي، ومحمد الرزقي بن علي بن ناصر مفتي المالكية، ومحمد الواز مفتي وهران.

ذلك فلم يكن هؤلاء يحضرون الاجتماعات إلا إذا انعقدت في بلدانهم، بل إن الكثير منهم صار يحضر الاجتماعات متنقّلاً على حسابه الخاص. كما توسع عدد الأعضاء "الفاعلين" والشرفيين، إذ تقرر سنة ١٩٣٧م (١٣٥٦هـ) رفع عدد أعضاء الجمعية من (٩٠) عضوًا إلى (١٥٠) عن كل بلد من البلدان الثلاثة[١٩].

التكية أو فندق مكة المكرّمة:

بداية لا بد من الإشارة إلى أن عدة أوقاف كانت موجودة في مكة لصالح المسلمين من مختلف البلدان، ومنها تلك التي تعود إلى المغاربة، وتحديدًا التونسيين، نذكر منها مبنى كان يعرف باسم "رباط سيدنا عثمان" كان يستوعب نحو ٥٠ شخصًا، ويستقر به عادة المجاورون[٢٠] وبعض الوافدين إلى الحج من المغاربة سنويًا. كما شيدت إحدى زوجات بايات تونس سنة ١٨٨٣م (١٣٠٠هـ) بالقرب من مكة بيتًا عرف

---

[١٩] محضر جلسة سنة ١٩٣٦م (١٣٥٥هـ)، نقلته النجاح الجزائرية عدد يوم ١٥ يناير ١٩٣٧م (٤ ذو القعدة ١٣٥٥هـ).

[٢٠] المجاورة تعني: "البقاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة بجوار الحرمين حسبما يشاء المجاور ويباشر حياته اليومية العادية دون مانع، وينتهي بخروجه من هاتين المدينتين أو بالوفاة"، انظر: العجيلي (التليلي): "الوهابية والبلاد التونسية زمن حمودة باشا"، شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، ١٩٨٣م؛ المشاري (منى حسن): "المجاورون من مكة والمدينة في العصر المملوكي (٦٤٨-٩٩٢هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩م). وردت في: نورة (بنت معجب بن سعيد الحامد): الصلات الحضارية بين تونس والحجاز: دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (١٢٥٦-١٣٢٦هـ/ ١٨٤٠-١٩٠٨م)، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ٢٠٠٥م، ص٤٣٨، ٢٨٥.

باسم "السبيل"، يتوافر به مكان يقضي الحجاج فيه حاجتهم وآخر للوضوء(٢١). وكان للعديد من مسلمي آسيا أوقاف خاصة بحجاجها، من ذلك أن إنجلترا كانت تؤجر أو تشتري مباني حوَّلتها إلى تكايا أو فنادق، خاصة في المناطق التي يرتادها حجاج مستعمراتها في مواسم الحج (مكة ومنى والمدينة)(٢٢). ولم تكن رغبة فرنسا في بناء مبنى أو شرائه لتحويله مقرًا لسكنى حجاج مستعمراتها فكرة جديدة، بل إن تفكيرها في هذا الأمر يبدو متأخرًا، ويظهر أن الخارجية الفرنسية فكرت في بناء المبنى أو اقتنائه منذ سنة ١٩١٠م (١٣٢٨هـ)، إذ اقترح قنصل فرنسا بجدة على الوزارة هذا الأمر(٢٣)، ودعمت اللجنة الوزارية المختلطة للشؤون الإسلامية مقترحه(٢٤)، ويظهر أن اندلاع الحرب العالمية الأولى قد دفع الحكومة الفرنسية إلى الانتقال من مرحلة التفكير إلى مرحلة الإنجاز السريع لهذا المشروع، وذلك حتى تبرهن لمسلمي محميّتها ومستعمراتها مدى إخلاصها للإسلام والمسلمين(٢٥).

---

(٢١) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٢، و.ع٢، كما حبّس أحد التونسيين من الجرابة (نسبة إلى جزيرة جربة الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد التونسية) دارًا في مكة تتكون من عدد من الغرف، خاصة بالمجاورين، وهي محاطة بعدة دكاكين.

(٢٢) أ. و. ت، المصدر نفسه، و. ع٢٨.

(٢٣) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف١، و. ع١٩، رسالة من قنصل فرنسا بجدة، مؤرخة في ٥ يوليو١٩١١م (٩ رجب ١٣٢٩هـ).

(٢٤) أ. و. ت، المصدر نفسه، و.ع١٧، مؤرخة في ٥ فبراير ١٩١٢م (١٧ صفر ١٣٣٠هـ).

(٢٥) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٣، و. ع٣، رسالة من الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية إلى المقيم العام بتونس، مؤرخة في باريس ٢٧ ديسمبر ١٩١٦م (٣ ربيع الأول ١٣٣٥هـ).

عينت وزارة الخارجية ابن غبريط لاختيار عقار في مكة المكرّمة وتحوّل هذا الأخير إلى الحجاز لإنجاز المهمّة وتمكّن من الحصول على عقار احتوى على ثلاثة منازل فسيحة يضم كل واحد منها ثلاثة طوابق، ويحوي كل طابق اثنتي عشرة غرفة(٢٦). وانتقل طبيب فرنسي خصيصًا إلى الحجاز لمعاينة صلاحية المبنى، وحرر تقريرًا إلى وزارة الخارجية أكد في ختامه أن "المبنى يستجيب لمواصفات السكنى الصحية"(٢٧). وعلى خلفية ذلك قدمت وزارة الخارجية الفرنسية مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) فرنك لشراء التكية أو الخان، وفوّض ابن غبريط - عن طريق توكيل قانوني - الحاج مصطفى شرشالي (من الجزائر) لإبرام عقد شراء العقار بمبلغ (١٢٠,٠٠٠) فرنك، وتم تسجيله في المصلحة العقارية باسم ابن غبريط. وتنازل شريف مكة عن (١٥٠) جنيهًا إسترلينيًا مقابل التسجيل(٢٨)، أما باقي المبلغ (٣٨٠,٠٠٠ فرنك) فقد خصص لشراء مبنى آخر في المدينة، غير أن الجمعية لم تتمكن من ذلك بسبب مشاغلها الجديدة ونتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية بالحجاز آنذاك(٢٩).

---

(٢٦) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٢، و.ع٣٧ -٥٩، يوجد المبنى في حيّ أجياد مقابل البازان (بئر) خلف فرن الجراية والعقار على ملكية ورثة المرحوم الحاج أبو طالب بن عبدالله.

(٢٧) أ. و. ت، المصدر نفسه، و.ع٣٨، تقرير مؤرخ في ١١ أكتوبر ١٩١٦م (٨ ذو الحجة ١٣٣٤هـ).

(٢٨) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف٣، و. ع٣، من الكاتب العام لوزارة الخارجية إلى المقيم بتونس مذكرة مؤرخة في ٢٧ ديسمبر ١٩١٦م (٣ ربيع الأول ١٣٣٥هـ).

(٢٩) أ. و. ت، المصدر نفسه والوثيقة نفسها. وقد تزامن الأمر مع اندلاع انتفاضة الشريف حسين بالحجاز ضد الحضور العثماني.

ثم قدمت وزارة الخارجية الفرنسية مبلغًا إضافيًا بـ (٨,٠٠٠) فرنك بهدف إصلاح المبنى ومدّه بقنوات الماء الصالح للشراب، وتحوّل أحد أعضاء الجمعية إلى مكة للإشراف على تلك الأشغال(٣٠). كما تم الاتفاق في جلسة سنة ١٩١٩م (١٣٣٧هـ) على إحداث صيدليّة تعمل طوال السنة وتقدّم خدماتها للجميع، واتّفق الحاضرون أيضًا على تخصيص جزء من المبنى لاستخدامه مصحة لمعاينة المرضى وفحصهم طيلة فترة الحج(٣١). وكانت الجمعية تعيِّن ممثلاً عنها بالتنسيق مع وزارة الخارجية للإشراف على المبنى.

والواقع أن هذا المبنى لم يستقبل المحتاجين ولا المرضى من الحجاج المرتبطين بفرنسا كما كان الهدف من بعثه، بل خصص لاستقبال الوفود الرسمية من حجاج شمال إفريقيا وكبار الشخصيات، وتحول إلى مقر سُكنى ممثل فرنسا ومكتبه، ومكتب لنائب جمعية أحباس الحرمين، كما كان الفندق يستقبل سنويًا وبمناسبة الحج بعض الشخصيات المغاربية الرسمية، وأفراد البعثة الرسمية. وقد تمكنت الجمعية - بعد سنوات طويلة من البحث - من تدبير مبنى آخر بهدف تحويله إلى مصحة، وكذلك لإيواء البعثة الصحية التي ترافق الحجاج المغاربة، وتكفّلت حكومات المستعمرات الثلاث بتأثيث المبنى

---

(٣٠) النهضة (جريدة تونسية يومية سياسية إخبارية صدرت سنة ١٩٢٣م/١٣٤١هـ) عدد يوم ١٣ أغسطس ١٩١٨م (٦ ذي القعدة ١٣٣٦هـ)، من اجتماع الجمعية بتونس سنة ١٩١٨م.

(٣١) من محضر الجلسة السنوية للجمعية المنعقدة بالجزائر أيام ١٠و١١ و١٢ أغسطس ١٩١٩م (١٤، ١٥، ١٦ ذو القعدة ١٣٣٧هـ)، ورد في م٢ سنة ١٩١٩م.

الجديد ودفع إيجاره لمدة عشر سنوات(٣٢)، ورغم ذلك ظلت أبواب الفندق مغلقة أمام الحجاج المغاربة، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى التذمر والاحتجاج على تلك الممارسة(٣٣).

كان اهتمام الإدارة المركزية بالمبنى ملحوظًا في السنوات الأولى من تأسيسه، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أخذ هذا الاهتمام في التراجع، وتحولت أنظار الجمعية والسلطات الفرنسية إلى قضايا وشؤون أخرى ذات علاقة بالمسلمين في فرنسا، وقضايا حج مسلمي شمال إفريقيا إلى الديار المقدسة.

الجمعية وتنظيم الحج:

لم تهتم الإدارة الفرنسية في تونس، في السنوات الأولى من احتلالها للبلاد، بقضايا الحج وذلك عكس ما كان عليه الأمر في الجزائر(٣٤)، غير أن عاملين أساسيين دفعا الإدارة

---

(32) R384 C2127 D3 F887.

أرشيف الإقامة العامة الفرنسية بتونس. وتوجد نسخة مصورة، على بكرات ميكروفيلم، طبق الأصل من هذا الأرشيف في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية. جامعة منوبة تونس. ويرمز حرف (R) لأرشيف الإقامة العامة، وحرف (C) كرتون، وحرف (D) ملف، وحرف (F) الورقة أو الصفحة. مذكرة مؤرخة في ١ مايو ١٩٣٩م (١٢ ربيع الأول ١٣٥٨هـ) من المقيم العام بتونس إلى ابن غبريط.

(٣٣) أرشيف الإقامة العامة الفرنسية، مصدر سبق ذكره، م٣، م. ف٣٢، و. ع ٢٦ سبتمبر ١٩٣٨م (٢ شعبان ١٣٥٧هـ).

(34) P.Boyer: "L'administration française et la réglementation du pèlerinage à la Mecque (1830-1894)", Revue d'histoire Maghrbine, n°9 Juillet 1977, pp.276-292.

ب. بويير: "الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج إلى مكة (١٨٣٠-١٨٩٤م)"، المجلة التاريخية المغاربة، عدد ٩ يوليو ١٩٧٧م (٢٣ رجب ١٣٩٧هـ)، ص٢٧٦-٢٩٢.

إلى الاهتمام برحلة الحج، أما العامل الأول فكان له علاقة بالصحّة والوقاية، إذ كانت السلطات الفرنسية تخشى انتشار أوبئة وأمراض يمكن أن يجلبها الحجاج إثر عودتهم إلى البلاد. أما ثاني العوامل فيتمثل في البعد السياسي، إذ كانت فرنسا تعمل على إقناع الآخرين بهيبتها وقوتها وقدرتها، وذلك بالاحتفاظ بنفوذ بحري في العالم الإسلامي، كما كانت تسعى لكسب عطف المسلمين وودهم زمن الحرب العالمية الأولى، وخاصة دفع التهمة عنها بعرقلة ممارسة المسلمين لشعائرهم الدينية، ومنها فريضة الحج(٣٥). وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها في هذا الإطار تنظيم ثلاث رحلات رسمية مجانية لنخبة مختارة من مسلمي شمال إفريقيا وذلك خلال سنوات ١٩١٦ و١٩١٧ و ١٩١٨م (١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦هـ) كما ذكرنا سابقًا. وقد ضمّت الرحلة الثانية نحو (٥٣) حاجًا من "شمال إفريقيا"(٣٦)، غير أن فرنسا تخلت عن هذا التقليد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لانتفاء الغاية السياسية من هذا العمل(٣٧)، وفي المقابل قامت بتكليف

---

(٣٥) مصدر سبق ذكره، م٣، م.ف١٨، و.ع٧٦، مؤرخة في ٢٠ إبريل ١٩٢٨م (غرة ذي القعدة ١٣٤٦هـ)، من مذكرة الإدارة العامة إلى الوزير المقيم العام.

(36) P60 Guerre25 1914-1918.Afrique.rchives diplomatique.Quai d'Orsay.

(الأرشيف الدبلوماسي. إفريقيا. الكي دورسي. باريس)، من نسخة طبق الأصل موجودة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية جامعة منوبة، تونس.

(٣٧) كان تنظيم حج رسمي ومجاني يراود الإدارة الفرنسية في المستعمرات وفي وزارة الخارجية الفرنسية أيضًا، وخاصة عند =

جمعية أحباس الحرمين الشريفين بتنظيم حج مسلمي شمال إفريقيا.

لقد باشرت الجمعية القيام بهذا العمل منذ سنة ١٩٢٠م (١٣٣٩هـ)، وتمثّلت مهامها في الاتصال بمتعهدّي السفن للاتفاق حول الأسعار ثم تأجيرها بهدف نقل حجاج المستعمرات الفرنسية في بلاد المغرب إلى الأراضي المقدسة، كما كانت تقوم بالاتصال بالأطراف ذات العلاقة، سواء في الحجاز، لمعرفة الأوضاع الصحية والسياسية والأمنية أو معرفة قيمة الضرائب المفروضة على الحجاج أو تكاليف التنقل داخل البلاد، أو عبور قناة السويس، كما كانت الجمعية، بالتنسيق مع وزارة الخارجية الفرنسية، تجيز الحج أو تمنعه لسبب أو آخر. كما كانت تنشر، في حالة المنع، إعلانًا في الصحف تعلن فيه عن إلغاء رحلة الحج المنظم، أما الإدارة فتترك الحرية للأفراد بالتنقل فرادى. ولعل أهم ما قامت به الجمعية في هذا الإطار هو إصدارها "لائحة قانون الحج" سنة ١٩٢٠م (١٣٣٩هـ)، وهو أول "قانون" ينظم رحلة الحج تفصيلاً، وضمت اللائحة (١٥) فصلاً حدّدت الشروط والإجراءات الإدارية المختلفة، وذلك بالاتفاق مع الجهات المعنية، وهي بذلك قد قامت مقام الحكومات المحلية والإدارة الفرنسية(٣٨).

= الأزمات التي تكون فيها فرنسا والمسلمون طرفًا، من ذلك ما تمّ خلال فترة الصراع الدولي خلال أواخر الثلاثينيات (خمسينيات القرن الرابع عشر الهجري).

(٣٨) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م. ف ١٨، و. ع١٩، من تدخل ابن غبريط في اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية، الجلسة عدد ١٣٥ المنعقدة في ١٠ يونيو ١٩٢٨م (٢٢ ذو الحجة ١٣٤٦هـ) بباريس.

والواقع أن الجمعية، ورغم المجهود الذي كانت تقوم به سنويًا لترتيب رحلة الحج والاستعداد لها على غرار الاتصال بشركات النقل البحري أو المتعهدين والاتفاق معهم حول الأسعار وحول مواعيد السفر والعودة والمسائل الصحية والإشهار.. غير أنها لم تتمكن من تنظيم الرحلة خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢١-١٩٢٦م (١٣٣٩-١٣٤٤هـ) بسبب ضآلة عدد الراغبين في القيام برحلة الحج المنظّم، وذلك لأسباب مختلفة، كارتفاع تكاليف الرحلة البحرية، أو اضطراب الأوضاع السياسية في الحجاز، إذ لم يكن من الممكن للجمعية أن تستأجر سفينة وعدد المسجلين في رحلة الحج المنظّم قليل أو محدود(٣٩).

وإثر استتباب الأمن بالحجاز بعد التحولات السياسية الإيجابية التي عرفتها المنطقة وبفعل المساعي السلمية للملك الجديد ابن سعود؛ رغبت الجمعية في تنظيم الحج سنة ١٩٢٧م (١٣٤٥هـ)، وعقدت لهذا الغرض بالرباط اجتماعًا تحت الرعاية السامية لسلطان المغرب الأقصى، وتم تحوير الترتيبات بما يسمح بالحج لكل راغب من المسلمين. وقامت الجمعية بتأجير سفينة، غير أنه قبل شهرين من موعد الحج لم يسجَّل إلا عدد محدود، الأمر الذي أدى إلى إلغاء تنظيم الرحلة والإعلان عن حرية الأفراد في السفر إلى الحج بطريقة مستقلّة. ورغم ذلك كان عدد حجيج المغرب العربي يناهز (٢,٥٠٠) حاج(٤٠).

---

(٣٩) أ. و. ت، المصدر ذاته، م٣، م. ف١٦، و. ع١١٤، مؤرخة في باريس من رئيس جمعية الاحباس إلى وزارة الخارجية.

(٤٠) أ. و. ت، المصدر نفسه، م٣، م. ف١٨، و. ع١٩، من تدخل ابن غبريط في اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية،الجلسة عدد ١٣٥ المنعقدة في ١٠ يناير ١٩٢٨م (١٨ رجب ١٣٤٦هـ).

ونظمت الجمعية حج المسلمين سنة ١٩٢٨م (١٣٤٦هـ)، وكان عدد الحجاج الذين انضموا إلى الرحلة كبيرًا(٤١)، ووفرت الجمعية بالتنسيق مع السلطات الفرنسية المعنية كل الظروف والشروط الصحية والوقائية والأمنية، والالتزام بالترتيبات العالمية لإنجاح تلك الرحلة، وكانت بالفعل ناجحة برغم بعض المشاكل التي حصلت مع مؤجري السفن(٤٢).

وبالتدريج تزايد خلال الثلاثينيات (خمسينيات القرن الرابع عشر الهجري) النقد الموجه إلى السياسة الإسلامية الفرنسية، إذ اتهمت بعدم العناية بشؤون المسلمين، وخاصة التخلي عن تنظيم الحج، في الوقت الذي كانت الخدمات التي تقدمها أنظمة الحكم المنافسة لفرنسا تَقْوَى وتتميز. فقد خصّصت باخرة للحجاج المغاربة والطرابلسيين على نفقة الحكومتين الأسبانية والإيطالية(٤٣)، فكان تدخل الإدارة المركزية الفرنسية باتجاه الجمعية بغاية إحكام تنظيم رحلة الحج السنويّة. غير أن الجمعية ظلت تشكو من المشاكل التي كانت تصطدم بها عملية التنظيم ككل سنة، من ذلك عدم تسجيل الراغبين في الحج في وقت مبكر (قبل شهرين على الأقل) لتحديد عدد المسافرين فعليًا حتى يتسنى للجمعية

---

(٤١) كان عدد الحجاج من تونس والمغرب الأقصى والجزائر الذين سافروا عبر السفن الثلاث التي أجرتها الجمعية (٢٠٨٤) حاجًا.

(٤٢) أ. و. ت، المصدر نفسه.

(٤٣) الإرادة (جريدة يومية ناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي، اللجنة التنفيذية، صدرت سنة ١٩٣٤م/ ١٣٥٣هـ)، عدد يوم ١٨ فبراير ١٩٣٨م (١٨ ذو الحجة ١٣٥٦هـ)، "حجاجنا فريسة السياسة والاحتكار".

المبادرة بالاتصال بمتعهدي السفن والاتفاق معهم وترتيب الرحلة من حيث العدد والأسعار والطعام.. وتنظيم الحملة الإعلامية المكثفة لحثّ الناس للإقبال على الحج المنظّم(٤٤). كما كانت الجمعية تشكو من بعض ممارسات مؤجري السفن الذين يحاولون تحميل سفنهم بعدد إضافي من الحجاج يتجاوز حمولة السفينة، وهو ما يؤدي إلى الاكتظاظ داخل السفينة ويولد إزعاجًا، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتحمل الجمعية في النهاية مسؤوليتها. كما أن ارتفاع المعاليم المفروضة من قبل حكومة الحجاز كان يمثل أحد أهم الموانع لدى الراغبين في الحج. والنتيجة أن كل تلك العوامل، وخاصة تقلّص عدد الحجاج، حالت دون تمكّن الجمعية من تنظيم رحلة الحج بصورة طبيعيّة(٤٥).

وكان أعضاء الجمعية قد احتجوا في عدة مناسبات على الإجراءات الجديدة التي اتخذها حاكم مكة، وهي إجراءات مهمة تتعلق بالرفع من قيمة الأداءات، ولا سيّما تلك الضريبة التي يدفعها الحجاج عند نزولهم إلى الميناء(٤٦)، إذ اعتبروا

---

(٤٤) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م. ف١٨، و. ع١٩، من تدخل ابن غبريط في اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية، الجلسة عدد ١٣٥ المنعقدة في ١٠ يونيو ١٩٢٨م (٢٢ ذو الحجة ١٣٤٦هـ) بباريس.

(45) B 560C149.

(أرشيف وزارة الخارجية .سلسلة إفريقيا)، و. ع٢١ و٢٤ رسالة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٢٤م (غرة رجب ١٣٤٢هـ)، من ابن غبريط إلى وزارة الخارجية.

(٤٦) أصبحت ضريبة النزول (١٨,٧٥) فرنكًا، كما رسم شريف مكة ضريبة أخرى تبلغ (٣,٧٥) فرنكًا يوميًا عن كل حاج في حالة انتشار الوباء أو مجرد وجود شبهة.

هذه الضريبة ذات طابع تعسّفي، بل مخالفة للشريعة، وليس للملك حقّ احتكار الحرمين الشريفين حسب رأيهم(٤٧).

وكانت الجمعية قد اشتكت أيضًا من إقبال مسلمي "شمال إفريقيا" المحدود على الحج الذي تنظمه، إذ عادة ما يتجنب السكان المشاركة في الحج المنظّم، بل يعتبر قطاع واسع من الحجّاج أن حجًا يتم برعاية حكومة وإدارة غير إسلامية أمر مشكوك في ثوابه. أما الإدارة فتعتقد أن المسلمين لا يرغبون في الخضوع لشروط وترتيبات معينة، وأن انضباطهم يكون في العادة محدودًا(٤٨). وقد كان الإقبال على الحجِ المنظم بين ١٩٢٠م (١٣٣٨هـ) وسنة ١٩٢٧م (١٣٤٥هـ) مثلاً محدودًا جدًا، مما أدى بالجمعية للإعلان غالبًا عن إلغاء الرحلات التي تنظّمها.

كما كان نشاط الجمعية محل احتجاج بعض الأطراف التي اتهمت الجمعية باحتكار تنظيم الحج، وتحويل مسألة نقل الحجاج إلى البقاع المقدسة إلى "سلعة من السلع تنزل إلى سوق المضاربات المالية وموردٍ من أهم موارد الارتزاق للكثيرين"(٤٩). كما اتهمت بمحاباة بعض شركات السفن التي كانت على ملك أطراف ذات علاقة بابن غبريط، دون غيرها

---

(٤٧) أ. و. ت، م. ف٢. من محضر الاجتماع السنوي للجمعية المنعقدة بتونس سنة ١٩٢١م (١٣٣٩هـ).

(٤٨) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م. ف١٨، و. ع١٩، وما يليها من تدخل ابن غبريط في اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية المنعقدة في ١٠ يناير ١٩٢٨م (١٨ رجب ١٣٤٦هـ).

(٤٩) الإرادة، مصدر سبق ذكره، عدد يوم ١٨ فبراير ١٩٣٨م (١٨ ذي الحجة ١٣٥٦هـ): "حجاجنا فريسة السياسة والاحتكار".

من السفن، مما أدى إلى ضرب مبدأ المنافسة الذي يتناقض مع أمر ١٦ فبراير ١٩٢١م (٩ جمادى الأولى ١٣٣٩هـ) الفرنسي الذي يضمن هذا المبدأ(٥٠). بل إن البعض كان قد اتهم أعضاء الجمعية أنفسهم بعدم قيامهم بأداء فريضة الحج، "... ولو بغير قصد الحج بل لمجرد المراقبة والاطلاع..."(٥١). وأيضًا بـ"إهمال أمور الحج"، كما اتهمت بـ"تصرفها المطلق في أموال الحرمين الشريفين (بعد أن عطلت إرسالها إلى أصحابها في الحجاز)، وبعثرتها في الإنفاق على نفسها وعلى اجتماعاتها وغرامات أعضائها وعلى مؤسساتها، سواء في باريس أو في الحرمين الشريفين..."(٥٢).

ويظهر أنه لجميع تلك الاعتبارات وغيرها قرر أعضاء الجمعية في اجتماعهم السنوي سنة ١٩٢٨م (١٣٤٧هـ) الذي انعقد بتونس، رفع توصية للحكومة الفرنسية تضمّنت رغبة الجمعية في أن يكون حج مسلمي "شمال إفريقيا" تحت رعاية حكومات الجزائر وتونس والمغرب وإشرافها، كما هو الحال في مصر وسوريا، وذلك باعتبار الحج ممارسة دينية وسياسية، معبّرين في الوقت ذاته عن استعدادهم لدعم

---

(٥٠) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م.ف١٨، و.ع٧٦ مؤرخة في ٢٠ إبريل ١٩٢٨م (غرة ذي القعدة ١٣٤٦هـ) من الإدارة العامة إلى الوزير المقيم العام، ومن بين هذه الاحترازات أن الجمعية قد اختارت باخرة تابعة لشركة يمثلها في تونس صهر الشاذلي العقبي العضو المؤسس للجمعية ومندوبها الدائم في تونس وشيخ مدينة تونس، الأمر الذي أثار بقية الشركات.

(٥١) الإرادة، مصدر سبق ذكره، عدد يوم ١٨ فبراير ١٩٣٨م (١٨ ذو الحجة ١٣٥٦هـ): "حجاجنا فريسة السياسة والاحتكار".

(٥٢) المصدر نفسه.

الحكومات (المحلية) ووضع كل إمكانياتهم وخبرتهم في هذا المجال تحت تصرف الإدارة(٥٣). ورغم تخلّي الجمعيّة عن أمر الحج إلا أن الحكومة الفرنسية ظلت تستأنس برأي عبدالقادر بن غبريط عند الضرورة، بل ظلّ عضوًا دائمًا في اللجنة الإسلامية الاستشارية. ويظهر أن الإدارة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت بحاجة متجددة لدور الجمعية في تنظيم الحج، لذلك طلب محافظ الدولة منسق الشؤون الأفريقية من الجمعية الإسراع بعقد اجتماعها السنوي، مقترحًا تعزيز مصداقيتها أكثر بأن يمثل كل بلد ثلاث شخصيات فقط، منهم عضو يكون قد حج مرة واحدة على الأقل، وأن يكون الثاني عضوًا في جمعية الأحباس ببلاده(٥٤).

استجابت الجمعية للإسهام في تنظيم رحلة الحج من جديد، وأخذت ترسل إلى الحكومة الفرنسية التوصيات المختلفة ذات العلاقة بالحج، فقد اقترحت مثلاً في اجتماعها السنوي سنة ١٩٤٩م (١٣٦٨هـ) على الحكومة الفرنسية تخصيص سفينتين للحجاج، واحدة على ذمة حجاج تونس والجزائر، وأخرى على ذمة حجاج المغرب الأقصى والسنغال، بدل سفينة واحدة لجميع الحجاج، كما أوصت الحكومة

---

(٥٣) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م. ف١٩، من مقررات اجتماع الجمعية في تونس ١٩٢٨م (١٣٤٦هـ)، و. ع٩.

(54) P13C911 D.uniqueF40

(الأرشيف الدبلوماسي. إفريقيا. الكي دورسي. باريس)

رسالة من وزير الخارجية الفرنسية إلى المقيم العام بتونس، مؤرخة بالجزائر في ١٨ مايو ١٩٤٤م (٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٣هـ).

بالإعلان عن حرية الحج لكل الراغبين من المسلمين من التبعية الفرنسية رجالاً ونساءً، على قدم المساواة سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، وطالبت بترك الحرية للحجاج في اختيار وسيلة النقل التي يرغبون في استخدامها، كما طالبت الحكومة الفرنسية بإلغاء الضمان الذي يطلب من الحجاج عادة قبل سفرهم، وهو الذي كان يمثل شرطًا لسفر الأفراد إلى الحج، وكان يحول دون تمكّن الكثير من مسلمي "شمال إفريقيا" من القيام بفريضتهم. وقد شكلت الجمعية لجنة مختلطة من سبعة أعضاء عاملين في الجمعية، يمثلون تونس والمغرب والجزائر، والتمست الجمعية لأول مرة من الحكومة السعودية - إذ كان الأمر سابقًا يتم عن طريق الخارجية الفرنسية - تخفيض معلوم الأداءات المفروضة على الحجاج(٥٥).

تكليف الجمعية بالإشراف على بناء جامع باريس و المعهد الإسلامي:

يعدّ بناء جامع باريس في هذه المدينة والمعهد الإسلامي والمرافق الملحقة بهما من مآثر هذه الجمعية الحضارية. ويعود التفكير في بناء الجامع إلى مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر (أواخر القرن الثالث عشر الهجري) حسب ابن غبريط(٥٦)، إذ أشار إلى أن المقيم العام الفرنسي بتونس تحدَّث مع

---

(٥٥) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م. ف٤٢، و. ع٦، من تقرير ابن غبريط في الاجتماع السنوي للجمعية بالجزائر سنة ١٩٤٩م (١٣٦٨هـ).

(٥٦) النهضة، مصدر سبق ذكره، عدد يوم ٣٠ مارس ١٩٢٦م (١٧ رمضان ١٣٤٤هـ): "محادثة محرر النهضة مع معالي الوزير ابن غبريط".

يوسف اللّقرو عامل الأعراض(٥٧) في شأن هذا الموضوع، ووجدت الفكرة ترحيبًا كبيرًا من قبل وزارة الخارجية الفرنسية. وبعد التفكير تم تشكيل لجنة لبناء الجامع تحت رئاسة المقيم العام، وبلغ صدى تلك الفكرة الأوساط الدينية في مصر والدولة العثمانية، فتعهّد السلطان عبدالحميد بتقديم هبة قدرها مليون من الفرنكات. غير أن تنفيذ المشروع قد أُجّل، وقد يكون ذلك لقطع الطريق أمام مشاركة السلطات العثمانية في هذا الإنجاز، سواء بسبب تردي علاقة باريس بها، أو بسبب رغبة هذه الأخيرة في احتكار تنفيذ المشروع لوحدها حتى تظهر أمام المسلمين بمظهر

---

(٥٧) العامل هو المحافظ بلغة هذا العصر، والأعراض هي إحدى مناطق الجنوب الشرقي من البلاد التونسية (حدود محافظة قابس تقريبًا، بالتقسيم الإداري الحالي). ويوسف اللقرو عامل الأعراض من ١٨٨١-١٩٠٦م (١٢٩٨-١٣٢٤هـ)، ويعتبره الكثير من المؤرخين شخصية غامضة، فلا هو تونسي ولا جزائري، ولا هو بمسلم ولا شيء يؤكد مسيحيته، ويذهب البعض إلى أن يوسف يهودي من أصل إيطالي عاش في الجزائر. كان يتقن العربية جيدًا وعلى معرفة واسعة بعادات العرب وتقاليدهم.. وكان من أفضل الإداريين الذين اعتمدت عليهم فرنسا في الفترة الأولى من حكمها في تونس. وقد يكون من أصول جزائرية. حول ذلك انظر:

Kraim(A): "Joseph Allegro,Caid et colon à Gabés(1881-1906)", in actes du XII Colloque International sur le Sud Tunisien de l'Occupation à l'Indépendance1881-1956.Tenu les 6-7-et8 mai à Tunis Publication de l'I.S.H.M.N.Tunis 2005, pp143-158.

كريّم (عبدالمجيد): "جوزيف اللّيقرو، قايد ومستوطن بقابس١٨٨١-١٩٠٦م"، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال١٨٨١-١٩٥٦م، المنعقدة بتونس أيام ٦ و٧ و٨ مايو ٢٠٠٤م (١٧، ١٨، ١٩ ربيع الأول ١٤٢٥هـ)، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية. تونس٢٠٠٥، ص ص١٤٣-١٥٨.

الحريص على الدين الإسلامي والمسلمين من التبعية الفرنسية(٥٨).

وفي أثناء الحرب عاودت السلطات الفرنسية التفكير الجدي في الأمر، خاصة بعد التزايد الضخم في عدد المسلمين بفرنسا وتزايد احتياجاتهم الدينية. وتم تكليف جمعية أحباس الحرمين من قبل البرلمان الفرنسي بإنجاز هذا المعلم وتسييره فيما بعد، وحتى يتماشى وضعها مع قانون ١ يوليو ١٩٠١م (١٥ ربيع الأول ١٣١٩هـ) الخاص بالجمعيات، ووفقًا للفقرة الأولى من الفصل الثالث من مداولات المجلس البلدي لمدينة باريس؛ تم صياغة فصول جديدة، بالإضافة إلى تسجيل الجمعية بشكل قانوني في إدارة الشرطة المحدد حسب الفصل ٥ من قانون ١ يوليو ١٩٠١م، وتم الإعلان عنها في الرائد الرسمي للجمهورية الفرنسية بصفتها جمعية خيرية ثقافية مستقلة وذات حياد سياسي(٥٩).

---

(٥٨) يذكر ابن غبريط أيضًا أن السلطان المغربي مولاي يوسف قد أعلمه بأن الدولة الشريفية قد فكرت في الأمر منذ زمن طويل، أي منذ عهد ولاية مولاي محمد بن عبدالله، إذ وقعت المذاكرة فيما بينه وبين الملك الفرنسي لويس الخامس عشر سنة ١٧٧٦م (١١٩٠هـ)، وذلك بعد أن طلب الأخير من السلطان الإذن بإقامة الطقوس الدينية بالمغرب، فطلب منه السلطان أن يأذن هو بدوره بإقامة الشعائر الإسلامية في كل فرنسا. وورد في رواية أخرى أن فكرة بناء صرح ثقافي وديني في باريس تعود إلى السلطان العثماني عبدالحميد، الذي عبّر للإدارة الفرنسية عن رغبته في بناء جامع في باريس للمسلمين المستقرين ليس فقط في فرنسا بل في أوروبا بكاملها، وكان طلبه هذا موضع اهتمام عدة أطراف في الدولة الفرنسية التي قررت إنجاز هذا المشروع.

(٥٩) الجريدة الرسمية الفرنسية ليوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢م (٥ جمادى الأولى ١٣٤١هـ) عدد ٥٣، ص٢٢٨٣.

قررت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٢٠م (١٣٣٨هـ) الشروع في تنفيذ المشروع، وكلفت الجمعية بمتابعة الأمر، وقدمت الحكومة الفرنسية إلى مجلس النواب مشروع قانون يخص المعهد والجامع، وتمت المصادقة عليه في جلسة يوم ٢٩ يونيو ١٩٢٠م (١٣ شوال ١٣٣٨هـ) من قبل الغرفتين. ولمساعدة الجمعية على مباشرة أعمالها قدمت الحكومة الفرنسية - حسب قانون ١٩ أغسطس ١٩٢٠م (٥ ذو الحجة ١٣٣٨هـ) - منحة بـ(٥٠٠,٠٠٠) فرنك، كما قدّمت حكومة الجزائر (١٠٠,٠٠٠) فرنك، والمغرب (١٠٠,٠٠٠) فرنك، وتونس (٦٠,٠٠٠) فرنك، والحكومات الاستعمارية لإفريقيا وآسيا (٦٠,٥٠٠) فرنك، فكان المجموع (٨٢٠,٥٠٠) فرنك. كما تنازلت بلدية باريس للجمعية عن قطعة أرض فضاء - تقع في الدائرة الخامسة، وذلك بالقرب من حديقة النبات، وتبلغ مساحتها حوالي هكتار - لتشيد المشروع عليها(٦٠)، أما باي تونس فقد قرر التبرع بمنبر الجامع على أن يكون نسخة مطابقة لمنبر الجامع الكبير بالقيروان(٦١). وكان الاحتفال ببداية حفر أسس محراب جامع باريس يوم ١٩ أكتوبر ١٩٢٢م (٢٨ صفر ١٣٤١هـ) بحضور عدة شخصيات فرنسية ووفود إسلامية من المستعمرات(٦٢).

---

(٦٠) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف تقرير اجتماع الجمعية لسنة ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ) المنعقد بالرباط سنة ١٩٢١م (١٣٣٩هـ) ص٧-٨.

(61) R 384 C 2127D1F546.

(أرشيف الإقامة العامة بتونس)

(٦٢) أرشيف الإقامة العامة الفرنسية بتونس، المصدر نفسه، و. ع٥٦، مؤرخة في ١٨ أكتوبر ١٩٢٢م (٢٧ صفر ١٣٤١هـ).

كما نظمت الجمعية، إلى جانب التبرعات "الحكومية"تلك، حملة تبرعات شعبية واسعة في عدة بلدان إسلامية، تمكنت من خلالها جمع مبالغ مهمة بلغت حصيلتها (٦,٦٨٨,٦٧٠,٥٨) فرنك(٦٣). أما في دول المغرب العربي فقد قاد الحملة عبدالقادر بن غبريط شخصيًا بمباركة السلطات الفرنسية والمحلية ورعاياتها، إذ قام بجولات على العديد من المدن وحتى القرى(٦٤).

تشكّلت خلال الجلسة العامة لسنة ١٩٢١م (١٣٣٩هـ) لجنتان منبثقتان عن الجمعية بهدف الإشراف على عمليّة البناء والتنظيم، اهتمت اللجنة الأولى بالرعاية والعناية، في حين اختصت اللجنة الثانية بالإشراف المباشر على المشروع، وكانت كل لجنة تضم نحو (٧٠) عضوًا من ذوي المكانة المعتبرة في المجتمع: رتب عسكرية عالية (ماريشالات وجنرالات) وسفراء وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء برلمان ورجال فكر وثقافة(٦٥).

واستمرت أشغال بناء المشروع على مدى أربع سنوات (١٩٢٢-١٩٢٦م/١٣٤٠-١٣٤٤هـ) وتجاوزت التكاليف نحو (٨

---

(٦٣) من أهم المناطق التي تبرع سكانها نذكر (غير بلدان المغرب العربي) الكاميرون (جملة المبالغ ٤٧,٢٢٦,٥٠ فرنك)، الهند (٤٠,٦٩٧,٣٥ فرنك) والصومال (٦,٧٤٤,٢٥ فرنك) والسنغال (٢٧,٩٣٦,٨٥ فرنك) ومدغشقر (٣١,٥٩٨,٨٥ فرنك) وإفريقيا الغربية (٣٤,٠٣٣,٣٠ فرنك) بالإضافة إلى تبرعات تقدمت بها عدة أطراف وشخصيات مختلفة. انظر التفاصيل في: أ. و. ت، م٢، محضر جلسة سنة ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ)، ص٤.

(64) R 384c2127D2FF486-755

أرشيف الإقامة العامة الفرنسية بتونس.

(٦٥) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، محضر الجلسة السنوية للجمعية لسنة ١٩٢١م (١٣٣٩هـ)، ص٨.

ملايين فرنك)(٦٦). وتم تدشين المعلم رسميًا يوم ١٥ يوليو ١٩٢٦م (٥ المحرم ١٣٤٥هـ) بحضور رئيس الجمهورية الفرنسية وإلى جانبه شخصيات دينية وسياسية وبرلمانية وعلمية عربية وإسلامية وفرنسية.

وقد اشتمل المشروع في حد ذاته على الجامع (مسجد للصلاة) ومكتبة وقاعة فسيحة الأرجاء للمطالعة(٦٧)، بالإضافة إلى دار لسكنى الإمام، وحمّام "عربي" ومطبخ ومقهى ومستشفى ودكاكين، مع إمكانية إقامة فندق(٦٨). وقد طرح أعضاء الجمعية المجتمعون سنة ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ) مسألة إنشاء مستوصف تابع للمشروع لاحقًا، خاصة بعد أن عبّر وزير الوقاية (الصحة) الفرنسي عن استعداده لتحويل هبة سنوية تقدّر بنحو (٢٤ ألف) فرنك للجمعية(٦٩).

كما قرر أعضاء الجمعية الحاضرون في جلسة سنة ١٩٢٧م (١٣٤٦هـ) العامة، وباقتراح من رئيسها، بناء ست غرف تخصص لإسكان طلبة الهندسة المعمارية من شباب المغرب العربي مجانًا، وذلك بعد أن لاحظ الإقبال المحدود بل

---

(66) La Tunisie Française du 8-5-1927 “La mosquée de Paris”.
تونس الفرنسية عدد يوم ٨ مايو ١٩٢٧م (٧ ذو القعدة ١٣٤٥هـ) "جامع باريس".

(٦٧) حوار مع ابن غبريط أجراه محرر النهضة، مصدر سبق ذكره، عدد بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٦م (١٧ رمضان ١٣٤٤هـ).

(٦٨) شارك نحو ٤٥٠ حرفيًا وتقنيًا من بلدان المغرب العربي في إنشاء هذا الصرح بإدارة المهندس المعماري الفرنسي موريس منتو.

(٦٩) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م. م. ف٣، و. ع٠٣ مؤرخة في ١٢ ديسمبر ١٩٢٥م (٢٧ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ).

المنعدم لشباب المغرب العربي على هذا الاختصاص برغم أهميته، بل إن ابن غبريط تحدث عن إمكانية تقديم منحة دراسية لهم بالإضافة إلى تكفّل الجمعية بمصاريف سفر الطلبة ذهابًا وإيابًا من بلدانهم إلى باريس، سواء عن طريق البر أو البحر(٧٠).

ويبدو أن مهام الجمعية والعاملين في الجامع قد تعدّدت، إذ أصبح مثلاً غسل الموتى المسلمين في المستشفيات الفرنسية وتكفينهم من اختصاصها، إذ أشرفت الجمعية مثلاً على غسل وتكفين (١٤٠) مسلمًا كانوا قد توفوا في مستشفيات باريس أو في بيوتهم سنة ١٩٣٧م (١٣٥٦هـ)(٧١). وأقنعت الجمعية الدائرة البلدية في بوبقني (Bobigny) التابعة لباريس، بإقامة مستشفى "إسلامي" يحتضن المرضى من المسلمين، كما تمّ تخصيص مسلخ لذبح الماشية على الطريقة الإسلامية، وتكفّلت بالإشراف على المقبرة الإسلامية بالمنطقة السابقة نفسها(٧٢). وبالإضافة إلى ذلك كان للجمعية نشاط ثقافيّ متميّز، إذ تمّ إصدار مجلة مزدوجة اللسان (عربية فرنسية) لنشر المحاضرات التي كان

---

(٧٠) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، جلسة الجمعية لسنة ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ).

(٧١) منهم (١٠٤) جزائريين و(٢٥) مغربيًا و(٣) سنغاليين وصومالي واحد وفارسي واحد و(٤) من القوقاز و(٢) من الأتراك: أ. و. ت، م٢ جلسة سنة ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ).

(٧٢) تم تدشين المقبرة الإسلامية في منطقة Bobigny وذلك يوم ١٢ يونيو ١٩٣٦م (٢٣ ربيع الأول ١٣٥٥هـ) بحضور المقيم العام الفرنسي بتونس.

بعض الأساتذة يلقونها في المعهد الإسلامي، كما كان المعهد يؤمّن دروسًا في قضايا الدين واللغة العربية(٧٣)، كما أحدثت جوائز أدبية وشكلت لهذا الغرض لجنة تحكيم(٧٤)، وقدّمت هذه الجائزة لأول مرة سنة ١٩٣٧م (١٣٥٦هـ)، وتم تسليم جائزتين: الأولى مقدارها (١٤٠٠) فرنك والثانية (٦٠٠) فرنك(٧٥). كما أصبحت الجمعية تشرف على الاحتفالات الدينية التي عادة ما يحضرها جمع غفير من المسلمين في جامع باريس، واعتُمِدَت الجمعية مرجعًا إسلاميًا على الأراضي الفرنسية، وصارت عضوًا ثابتًا ذا طابع استشاري لدى الحكومة الفرنسية واللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية(٧٦).

وكانت الجمعية تختار أئمة للصلاة بالمسلمين في كبرى المدن الفرنسية التي يوجد بها عدد مهم من المسلمين، من ذلك مدن مرسيليا وبوردو وليون وسانت إيتيان وكان وليل ورووّن ونانسي. وكانت تخصص لكل إمام راتبًا شهريًا(٧٧).

---

(٧٣) النجاح، مصدر سبق ذكره، عدد يوم ٢٧ يناير ١٩٣٧م (١٦ ذو القعدة ١٣٥٥هـ).

(٧٤) ومن بين أعضائها محمد بن العربي العلوي (رئيس مجلس الاستئناف الشرعي بالدولة الشريفية) مولاي الكبير بن زيدان، الجنرال محمد بن الخوجة، محمد معتمري، محمد الشريف ابن حبيلص.

(٧٥) الهواري مؤلف دليل الحج والسياحة، عبدالله بن إلياس الجراري وتأليفه دروس التاريخ المغربي.

(٧٦) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م.ف٤٢، و.ع٦، من تقرير ابن غبريط في الاجتماع السنوي للجمعية بالجزائر سنة ١٩٤٩م (١٣٦٨هـ).

(٧٧) المصدر نفسه.

موارد الجمعية ومصاريفها:

تنوّعت موارد الجمعيّة وتعدّدت تبعًا للحظوة التي صارت عليها، فضلاً عن الدّعم الرسمي الذي حظيت به. وإجمالاً يمكن أن نميّز نوعين من مواردها:

الموارد الثابتة:

كانت حكومات "شمال إفريقيا" تقدم مبالغ سنوية ثابتة، فكان المغرب الأقصى يقدم سنويًا (٩٠,٠٠٠) فرنك، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجزائر، أما مساهمة تونس فكانت أقلّ وتقدر بنحو (٥٠,٠٠٠) فرنك، وكان هذا المبلغ يقطع من ميزانية جمعية أوقاف الحرمين الشريفين(٧٨)، ويظهر أن الإدارة قد أوقفت إرسال الصرة(٧٩) إلى أهالي الحرمين الشريفين منذ سنة ١٩١٨م (١٣٣٦هـ) وأخذت توجه قيمتها لجامع باريس(٨٠)، ثم وبعد استقرار الأوضاع في الحجاز أخذت الإدارة تقطع مساهمتها لجمعية أحباس الحرمين من ميزانية جمعية الأحباس وواصلت إرسال قيمة الصرة. وكان ابن غبريط يلح باستمرار منذ سنة ١٩٢٧م (١٣٤٦هـ) على

---

(٧٨) حول هذه الجمعية انظر: التليلي (العجيلي): أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية ١٧٣١-١٨٨١م، تقديم د.عبدالجليل التميمي، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات. زغوان، تونس، يناير ١٩٩٨م (رمضان/شوال ١٤١٨هـ)، ص٢٤٦.

(٧٩) الصرة: هي"المال المتجمع من مختلف الأحباس الموقوفة في البلاد (التونسية) على الحرمين الشريفين، ويرسل إلى أهاليها بمناسبة موسم الحج"، انظر تفاصيل حول ذلك في: نورة (بنت معجب بن سعيد الحامد): الصلات الحضارية بين تونس والحجاز. مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧؛ التليلي (العجيلي): أوقاف الحرمين.. مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

(٨٠) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٣، م.ف٢٨، و.ع٨.

وزارة الخارجية الفرنسية لتضغط على حكومات "شمال إفريقيا" الاستعمارية لزيادة مساهمتها السنوية، غير أن الحكومات المحلية لم تستجب لطلباته تلك، إذ كانت ترى أن حجم مساهمتها يستجيب لجزء مهم من مصاريف الجامع، خاصة أن إدارة الجامع أصبح لها موارد أخرى ثابتة، إضافة إلى ما تتلقّاه من تبرعات مختلفة(٨١). وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإثر الإلحاح المتواصل من رئيس الجمعية لزيادة مساهمة حكومات شمال إفريقيا في ميزانية الجمعية؛ استجابت وزارة الخارجية للأمر فأصبح نصيب الجزائر والمغرب (٤٠٠,٠٠٠) فرنك لكل منها، أما تونس فكان نصيبها (٢٠٠,٠٠٠) فرنك، وفي سنة ١٩٤٦م (١٣٦٥هـ) تدخلت وزارة الخارجية مرة أخرى إثر اقتراح ابن غبريط، وأصبح نصيب الجزائر (٦٥٠,٠٠٠) فرنك، وكذا الأمر بالنسبة إلى المغرب، أما تونس فقد ارتفعت مساهمتها إلى (٣٥٠,٠٠٠) فرنك(٨٢).

كما ألزمت الجمعية منذ أواسط الثلاثينيات (منتصف القرن الرابع عشر الهجري) أعضاءها بدفع اشتراك سنوي قدره ألف فرنك، كما توسعت العضوية التي وصلت إلى

---

(٨١) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٣، و.ع١٠٤ و١٠٩، الأولى من المقيم العام بتونس والثانية من حاكم الجزائر.

(82) R 384C2127D2F719-736

(أرشيف الإقامة العامة بتونس).

رسالة من ابن غبريط إلى الجنرال ماست المقيم العام بتونس مؤرخة في ٢٣ إبريل ١٩٤٦م (٢٢ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ).

(١٥٠) عضوًا ناشطًا دون اعتبار الأعضاء الشرفيين(٨٣). ثم قرر أعضاء الجمعية في اجتماعهم السنوي الذي انعقد بتونس سنة ١٩٤٨م (١٣٥٦هـ) مضاعفة قيمة اشتراك الأعضاء السنوي إلى ألفي فرنك لكل عضو(٨٤).

الهبات أو التبرعات:

كانت موارد الجمعية محدودة في البداية، وكانت الإدارة الفرنسية تضخ مبالغ متفاوتة سنويًا، ثم تزايدت مداخيلها التي كانت ترد من عدة جهات رسمية فرنسية وغير فرنسية، وذلك بعد تعدد مهام الجمعية، وخاصة بعد أن ألحقت بها مهمة الإشراف على الجامع.

كانت الجمعية تتلقى أيضًا تبرعات من جهات مختلفة، وخاصة من بعض الدول العربية التي كانت تقدم منحًا إلى الجامع، نذكر منها مصر (إدارة الأوقاف المصرية) التي قدمت منحة بمقدار (١٥ ألف) فرنك بداية من سنة ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ) واستمر تقديم هذه المنحة إلى سنة ١٩٣١م (١٣٥٠هـ)، غير أن قيمتها انخفضت من ٧ إلى ٦ آلاف فرنك (نتيجة سقوط قيمة الصرف)، ومنذ سنة ١٩٣٤م (١٣٥٣هـ) لم تتوصل الجمعية بتلك المنحة، كما كانت حكومة سوريا (حكم الانتداب الفرنسي) تدفع للجمعية منحة تقدّر بـ (٤٠

---

(٨٣) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، من محضر جلسات الجمعية و.ع.٥٠ مؤرخة في ٥ فبراير ١٩٣٧م (٢٥ ذو القعدة ١٣٥٥هـ) من المقيم العام إلى وزارة الخارجية.

(84) R 384C2127D2F719-736

(أرشيف الإقامة العامة بتونس).

ألف) فرنك بداية من سنة ١٩٢٦م (١٣٤٥هـ)، ثم انخفضت إلى (٢٠ ألف) فرنك سنة ١٩٢٧م (١٣٤٦هـ)، ثمّ تقلّصت إلى أن وصلت إلى نصف المبلغ الأول في السنة الموالية، وتوقف دفعها سنة ١٩٢٩م (١٣٤٨هـ). كما كانت حكومة الهند تدفع بدورها ألف فرنك سنويًا ولكن بشكل متقطع(٨٥). وتلقت الجمعية أيضًا هبة من مكتب شؤون الدراسة في سفارة العراق(٨٦). وبالإضافة إلى ذلك كانت خزينة الجمعيّة تتلقى تبرعات من مؤسسات عامة، من ذلك أنّ بلدية باريس كانت تقدم منحة سنوية قيمتها غير ثابتة، كان حجمها مثلاً سنة ١٩٣٦م (١٣٥٥هـ) نحو (٥٠٠) فرنك، ومن الشخصيات العامة التي قدمت تبرعات للجمعية نذكر الآغا خان الذي تبرع بـ (١٠ آلاف) فرنك بمناسبة زواج ابنه، كما قدم متبرع آخر لم يذكر اسمه مبلغ (٢٠٠) فرنك(٨٧).

وعادة ما كانت الشخصيات السياسية الإسلامية التي تمر بباريس، تقوم بزيارة مجاملة واستطلاع للجامع، ولا تتوانى في تقديم بعض الهدايا أو التبرعات المالية أو العينية، ومن بين تلك الشخصيات نذكر رئيس الوزراء السوري الذي قدم منحة شخصية للجمعية بـ (٢٠) ألف فرنك(٨٨)، وشاه إيران سنة ١٩٤٩م (١٣٦٨هـ) الذي زار الجامع وعبر عن إعجابه

---

(٨٥) أرشيف الإقامة العامة الفرنسية، المصدر نفسه ص٦٥٩؛ النجاح، مصدر سبق ذكره، تقرير ابن غبريط في الاجتماع السنوي للجمعية عدد يوم ١٥ يناير ١٩٣٧م (٤ ذو القعدة ١٣٥٥هـ).

(٨٦) النجاح، المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) المصدر نفسه.

الشديد بهذا الإنجاز وقدم للمشرفين هدية تتمثل في مصحف يعود إصداره إلى ثلاثة قرون خلت، وبعد رجوعه أرسل إلى الجمعية والجامع هدية أخرى تتمثل في سجاد كبير قدمه السفير الإيراني بباريس لرئيس الجمعية في إحدى المناسبات الدينية(٨٩).

وكانت المبالغ المالية التي قدمتها بعض البنوك الفرنسية للجمعية بشكل تبرعات قد أثارت حفيظة بعض الأعضاء واحتجاج بعضهم الآخر باعتبار أنها (ربا)، غير أن ابن غبريط اعتبرها هبة تقدمها تلك البنوك للجمعية، وليست فوائد تجارية مقابل المبالغ الموجودة لديها باسم الجمعية، واقترحت بعض الشخصيات السياسية والإسلامية قبول كل أنواع الهبات من جميع المتعاطفين وأصدقاء الإسلام بغض النظر عن ديانتهم(٩٠).

ويظهر أن تذبذب الهبات المقدمة للجمعية وعدم تواصلها من ناحية، وعدم استقرار حجمها من ناحية أخرى قد دفع رئيس الجمعية ابن غبريط إلى التفكير في إيجاد موارد ثابتة للجمعية، فقرّر السماح لغير المسلمين بزيارة المسجد يوميًا ما عدا يوم الجمعة، وذلك مقابل (٥) فرنكات لكل زائر(٩١)، وقد شكلت مداخيل تلك الزيارة رافدًا مهمًا لميزانية الجمعية والجامع، رغم تراجع حصيلتها منذ أواسط الثلاثينيات

---

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م. ف٢، الاجتماع السنوي للجمعية بالرباط ٨ أغسطس ١٩٢٧م (٢٠ صفر ١٣٤٦هـ) جلسة، و.ع١٣.

(٩١) أ. و. ت، المصدر نفسه. و.ع١٠.

(خمسينيات القرن الرابع عشر الهجري) بسبب تراجع عدد زوار الجامع من غير المسلمين، نظرًا لاشتداد الأزمة الاقتصادية والسياسية التي عرفتها فرنسا منذ منتصف الثلاثينيات.

مداخيل زيارات غير المسلمين للجامع(٩٢)

السنة	المداخيل بحساب الفرنك
١٩٣٤م (١٣٥٢هـ)	٦٩,٧٥٠
١٩٣٥م (١٣٥٣هـ)	٤٨,٠٠٠
١٩٣٦م (١٣٥٤هـ)	٤٧,٠٠٠

وبالإضافة إلى ذلك كانت الجمعية تقوم بتأجير بعض المرافق التابعة لها وتوجد بالقرب من فضاء الجامع، وهي الحمام والمطعم والمقهى والدكاكين الخمسة، وقد شكلت إيراداتها موردًا إضافيًا مهمًا للجمعية(٩٣).

مصاريف الجمعية:

كانت مصاريف الجمعية أو نفقاتها متنوعة ويمكن تصنيفها إلى صنفين:

صنف أول وهو الخاص برواتب الموظفين متضمنًا ذلك الرئيس الذي أصبح منذ سنة ١٩٢٧م (١٣٤٦هـ) يتقاضى راتبًا شهريًا (٣٠ ألف) فرنك، إلى جانب منحة التنقل والتمثيل (١٨ ألف) فرنك. وتوزعت بقية الرواتب كالتالي:

---

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) حوار مع ابن غبريط في النهضة، مصدر سبق ذكره عدد يوم ٣٠ مارس ١٩٢٦م (١٧ رمضان ١٣٤٤هـ).

المفتي (٣٦ ألف) فرنك (كان ٣٠ ألف في البداية)، راتب الإمامين (١٨ ألف) فرنك لكل إمام، الكاتب العام (١٨ ألف فرنك، كان في السابق (١٢ ألف)، مترجم فرنسي يتقن العربية ومهمته تنظيم المحاضرات (٩ آلاف) فرنك، العون المكلف بالمحاسبة يعمل (٣) أيام في الأسبوع مقابل (٦ آلاف) فرنك. أما الصنف الثاني فيتعلق بالمصاريف الخاصة بتهيئة المباني والحدائق وصيانتها، بالإضافة إلى مصاريف الكهرباء والغاز والتدفئة والماء، والضرائب (وهي جزئية كما سنرى). وكانت ميزانية الجمعية تشكو عجزًا مستمرًا[٩٤] بالرغم من التسهيلات التي تمتّعت بها من قبل عدة أطراف رسمية، فقد كانت تستفيد من التخفيضات التي قدمتها البلدية على المعلوم السنوي للضرائب الموظفة على الجامع والمعهد، فلم تدفع الجمعية من مقدار الضرائب السنويّة سوى (٤٠ ألف) فرنك لا غير، في حين كان على الجمعية أن تدفع (١٢٠ ألف) فرنك فعليًا، ولم تدفع الجمعية خلال سنوات ١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥م (١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤هـ) سوى (٦٨,٠٠٠) فرنك، وقد استجابت بلدية باريس أيضًا لطلب ابن غبريط بإعفاء المعهد من رسوم الخدمات البلدية[٩٥].

---

[٩٤] أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٣، و. ع١٠٧، مذكرة من ابن غبريط إلى وزارة الخارجية. ويذكر ابن غبريط أن عجز ميزانية الجمعية قد بلغ نحو ٢٣٠ ألف فرنك سنة ١٩٢٥م (١٣٤٥هـ). أما سنة ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ) فقد بلغت مصاريف الجمعية ٥٩٦ ألف فرنك، في حين بلغت المداخيل ٤١٧ ألف فرنك، أي أن العجز قد بلغ ١٧٩ ألف فرنك.

[٩٥] أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، م.ف٢، الاجتماع السنوي لسنة ١٩٢٧م (١٣٤٦هـ).

علاقة الجمعية بالسلطة الفرنسية:

كانت السلطة المركزية في باريس شديدة الحماس لهذه الجمعية ومطمئنة شديد الاطمئنان لنشاطها وتوجهاتها، لكن بعض المسؤولين الفرنسيين في "شمال إفريقيا" كانوا غير مرتاحين لأدائها، بل إن البعض منهم طالب حكومة باريس المركزية بوضع حدّ لدور الجمعيّة، خاصة في ما يتعلّق بتنظيم الحج، إذ أصبح نشاطها مزعجًا ولم يعد يلائم المصالح الفرنسية سياسيًا وعمليًا، فعلى المستوى السياسي رأى هؤلاء أن ممثلي الجمعية يشجعون هجرة الأفراد ورؤوس الأموال، وبالتالي لا يمكن أن تنتظر فرنسا من هذه الجمعية غير السلبيات، أما عمليًا فيرى هؤلاء أن صفتها أو طبيعتها شبه الرسمية تجعل منها، في عيون السكان، مجرد تعبير عن السلطة، وبذلك تضر بصورة الحكومة، وذلك لدور الجمعية في توجيه الحجاج المسلمين إلى السفن التي تريد، وبذلك تنسف مبدأ حرية المنافسة"(٩٦).

أما الإدارة المركزية فكانت تزعجها خاصة حيوية القضايا التي كان يطرحها أعضاء الجمعية سنويًا، وكانت تصفها بأنها "جلسات ذات حيوية قصوى"، وتعاظم الأمر بعد اتساع تمثيلية أقطار المغرب العربي، خاصة بعد قرار الجمعية

---

(96) R383 C2126D1

(أرشيف الإقامة العامة بتونس).

و.ع٥٧ مؤرخة بتونس في ٢٠ أبريل ١٩٢٨م (غرة ذي القعدة ١٣٤٦هـ) من مدير الأمن إلى المقيم العام.

بإلزام أعضائها بدفع اشتراكاتهم السنوية، إذ كانت الإدارة تخشى تحولها إلى جمعية ضغط(٩٧).

ولكن ورغم كل ذلك، كانت السلطة الفرنسية مطمئنة لرئيس الجمعية، ويظهر أنه كان يقدم خدمات متنوعة للسلطة المركزية الفرنسية، من ذلك أن رئيس ديوان وزارة الخارجية الفرنسية كلّف عبدالقادر بن غبريط - الذي زار تونس بهدف جمع الأموال لبناء جامع باريس - بالقيام ببحث حول موقف الأعيان والرأي العام التونسي بشكل عام من الدعاية الشيوعية وعلاقة فرنسا مع الباي(٩٨)، كما أوكلت فرنسا إلى الجمعية ورئيسها خاصة النظر في جميع ما يتعلق بأمر أوقاف البقاع المقدسة وأمر الحج وجميع متعلقاته وأمر المؤسسات الإسلامية.

وقد حامت بعض الشكوك حول علاقة ابن غبريط بالألمان عند احتلالهم باريس، إذ طلبت الإدارة الجديدة منه - بعد تحرير باريس وانتصار الحلفاء - تقديم إيضاحات حول هذا الأمر، فقدم مذكرة بيّن من خلالها أنه غادر باريس عند

---

(٩٧) أ. و. ت، مصدر سبق ذكره، م٢، من محضر جلسات الجمعية و.ع٥٠ مؤرخة في ٥ فبراير ١٩٣٧م (٢٥ ذو القعدة ١٣٥٥هـ) من المقيم العام إلى وزارة الخارجية.

(98) R 384C2127D2F505

(أرشيف الإقامة العامة بتونس)

مذكرة مؤرخة في ٢٤ ابريل ١٩٢٢م (٢٧ شعبان ١٣٤٠هـ) من رئيس ديوان وزارة الخارجية، إلى لوسيان سان المقيم العام؛ أ. و. ت، ملف٣، م. ف١٨، و. ع٧٦ مؤرخة في ٢٠ إبريل ١٩٢٨م (غرة ذي القعدة ١٣٤٦هـ) من مذكرة الإدارة العامة إلى الوزير المقيم العام.

احتلالها وسلم الجامع لأحد الأئمة، إلا أنه رجع إلى المدينة بعد أربعة أشهر بترخيص من قوات الاحتلال لإدارة الجامع وحلّ المشاكل العالقة، وبيّن أن مهمته تلك فرضت عليه التواصل مع إدارة الاحتلال لحل مشاكل المسلمين (المقبرة والمستشفى الذي عبثت بهما إدارة الاحتلال)، كما أقر بأنه سمح للجنود الألمان بزيارة الجامع (٦٠٠ ألف زائر ألماني) في غير يوم الجمعة، حتى لا يحدث احتكاك مباشر بين الزوّار الألمان والمسلمين. ويظهر أن ابن غبريط لم يتورط مع قوات الاحتلال في علاقة مباشرة، لذلك سمحت له السلطة الجديدة بمباشرة إشرافه على الجامع ومعهد باريس الإسلامي(٩٩).

---

(٩٩) أرشيف الإقامة العامة بتونس، المصدر نفسه، م٣، و. ع٧٠٦.

الخاتمة:

يمكن عَدّ هذه الجمعية جمعية "غير وطنية"، إذ كانت تمثل "التونسيين والجزائريين والمغاربة والسنغاليين" وغيرهم من المسلمين الذين كانوا تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي، وكانت مهامها خارج الفضاء الجغرافي الذي تنتسب إليه. وكان للجمعية قانونها الأساسي وميزانيتها واجتماعاتها السنوية، غير أن الانتساب إليها كان خاصًا بفئة اجتماعية دون غيرها من الفئات. ورغم أن تكوينها كان بهدف تحقيق غايتين، وهما شراء فندق أو خان في الديار المقدّسة لاستقبال الحجاج المغاربة، وتنظيم حج مسلمي المستعمرات الفرنسية.. إلا أن وظائفها تطورت باتجاهات مختلفة ذات طابع ديني وحضاري، وتتمثل خاصة في الإشراف على بناء الجامع ومعهد باريس الإسلامي. ورغم أن أغلب إنجازات الجمعية البارزة كانت تبعًا لرغبة السلطات الاستعمارية وحاجتها السياسية، ورغم أن البعض اعتبر، بشيء من المغالاة، أن كل ما أنجزته فرنسا لأجل المسلمين من خلال هذه المؤسسات إنما كان لأجل ابن غبريط، "ابن فرنسا المدلّل" الذي "وظّف الجمعية لتحقيق مآربه الشخصية".. غير أن ذلك كله لم يمنع من استفادة قطاع واسع من المسلمين العرب وغير العرب المقيمين في أرجاء فرنسا من خدمات الجمعية الاجتماعية والثقافية والدينية المتنوعة.